

آراء

ماذا يعني أن الإسلام فوق المسلمين؟

مهنا الحبيب

على الرغم من أهمية تحرير هذه المسألة في فهم أزمة حاضر العالم الإسلامي، وخصوصاً بعد رحيل الاحتلال وعودة الأمم الشرقية إلى النظر في واقعها الحياتي والاجتماعي، وعلاقته بتاريخها الروحي والحضاري، إلا أن السؤال ظل معلقاً لدى الغالبية العظمى، ونخصص هنا الوطن العربي، لكونه في الأصل المركز الحاضن لتلك الأمم القومية المتعدّدة، فذمّجها في أمة الرسالة الإسلامية، وإن بقيت روابط قومياتهم باقية فهو أمر طبيعي، يندرج تحت أسئلة فلسفة الرسالة في بلاغها الأول. حيث إن العرب والكرد والفرس والترک، ثم هنود آسيا وشرق آسيا، والأمازيغ في المغرب العربي، والتداخل مع الاسم الأفريقية، وآخرين ممن دخلوا في الرسالة الإسلامية أفواجاً، حين بلاغ الرسالة الأولى لهم لم تفرض عليهم مشاركة للتخلي عن أممهم القومية، فهذا في الأصل مخالف للفطرة البشرية، وبالتالي مخالف للرسالة الإسلامية. وانظر هنا هذا المقصد العالي في أفقه الإنساني الحضاري، فحيث كانت الفطرة كان الإسلام، وحيث نُقضت الفطرة حضر الإسلام لتصحيحها، عبودية الناس للمستبد، حصر الأموال لدى الطبقات البرجوازية من دون معيشة البشر، إيقاد الحروب بدل إطفائها، تفكيك الأسرة وجعل

الأبوين مكائن توليد لا قيمة لهم، والأرحام روابط لا معنى لها، صناعة مواجهة عديمة النائيث والإناث نحو التذكير، ودمجهم بنزوات جنسية لإيجاد أسر مزعومة، وقهر الطفولة لترويج المثلية ضد أسرهم واستقرار أرواحهم، بدلاً من تطابق المتعة الطبيعية مع التوالد الذي وجدت به الأسرة البشرية، بل انظر إلى قانون الطبيعة في الإسلام في النهي عن التبذير والإسراف في الماء واللفظ بالشجر والحجر والرفق بالحيوان. ستدرك تماماً هنا أن الإسلام دين فطري، فماذا يعني؟ يعني أنه دين إنساني يمثل القمة في التزاوج بين الروح وأخلاقياتها، وبين الذات البشرية والطبيعة من حولها، وكانت تستمع إلى نوتة موسيقية محكمة تدور عوالم الرؤية من حولها، ولكنها رؤية متطابقة مع العالم الكوني. حسناً.. هل دخول تلك الأمم إلى الدين الذي حاربه الاستشراق والنطاق الكولونيالي مئآت السنين، وظل ثابتاً يسري في جسد الأمم الفقيرة والمحرومة والغنية، كان ثباته فقط للتوارث، أم كان يربطه ذلك العزف الروحي في وجدانهم، ومؤكّد أن اقواما خرجت من الإسلام نحو المسيحية أو غيرها، قبل موجات الإلحاد الأخيرة التي أيضاً تستخدمها فلسفة المركز الرأسمالي، ولكن بادوات حديثة، إذن، كان من المفترض ألا يبقى هذا الجسم متماسكاً

بين المسلمين، كظاهرة فارقة، لضعف دينهم، بحسب معطيات الحملات التي واجهتهم، وبحسب سوء ما تعكسه كثيرٌ من صور مجتمعاتهم عن الإسلام. ويخفيك في هذا أن مهرجانات العنصریات المتعدّدة تقوم أسواقها وتنفض في ديار المسلمين، بل وهناك من جعل الدين مظية لعنصريته أو لقوميته، وهو يُمثّل أسوأ صور الجاهلية في الاعتداء على كرامة الإنسان، والبغي على مصالح المسلمين. هنا يقفز لدينا أمر مهم لحبكة القصة القديمة الجديدة، وهو جوهر السؤال، في أزمة المسلمين بين رسالة التشريع ومشهد التطبيق، وفلسفة التشريع في ذاتها أفقٌ عابر للزمن، عابر للجغرافيا الاجتماعية والطبيعية، متكيفة مع حالة الأمم في اقوامها، إلا ما كان مناهضاً لفطرتها. ولذلك اعتبر الفلاسفة المسلمون أن الإيمان الروحي شأنٌ أخلاقي، وجوهٌ عقلي بدلائل الحكمة، فتسليمك بالخالق منسجّمٌ مع شواهد كونه اليقينية، والنبوات مفسّرة لتاريخ العالم والخالق، وجوهر المعتقد واحدٌ في كل النبوات. يبقى هنا عناصر تاصيل الرؤية الكونية في دورات الحياة البشرية المتعدّدة، وهي في التاريخ الاجتماعي للمسلمين، بل والعلمي والتعاشي متعدد، من دون إسقاط أصول الرسالة وجوهر بلاغها.

سنجد هنا سجلاً ضخماً من الانتهاكات

فلسفة التشريع في ذاتها أفق عابر للزمن، عابر للجغرافيا الاجتماعية والطبيعية، متكيفة مع حالة الامم في اقوامها

الكبرى لقيم الرسالة، بل وأركانها العظمى في حماية العدالة والحقوق، وفي الدفاع عن المرأة في نصوص الإسلام، تؤكد أصل الشراكة ليس بهدف تكييف تقدّمها الحقوقي بناء على مظالم طارئة، بل كل رحلة الإنسان الموحدة بين الرجل والمرأة، فهي أصل التكون، ومن ثمّ وضعت الوصايا وشدّدت على رعاية المرأة، كون أن العاطفة لديها والتكوين الجسدي، يعطي فرقاً

«أسطورة عزّام»... والباحث العربي

محمد ابو رحمان

يقدم الباحث النرويجي توماس هيغهامر سيرة مفصلة، غير مسبوقة، عن حياة الشيخ عبد الله عزّام، وعن دوره في صعود ما يسمى «الجهاد العالمي»، في كتابه الضخم «القافلة: عبد الله عزّام وصعود الجهاد العالمي» (ترجمة عبيدة عامر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2021). لم يكن اختيار عزّام اعتباطياً، فالرجل، كما أشار مؤلف الكتاب أيضاً، بمثابة الأب الروحي للجهاديين العرب الأفغان، وكان له دور حيوي ورئيس في تشكل جذور الجهاد العالمي، عبر الهجرات العربية إلى أفغانستان، ثم عملية اغتياله في نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، قبل أن يبدأ تنظيم القاعدة بالتشكل في صبغة اللافتة على يد كل من أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، ثم عولمة الجهاد في مرحلة الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين في العام 1998. يبدأ الكتاب مع عزّام من الجذور العائلية ومرحلة الطفولة في سيلة الحارثية، وتشكل شخصيته، مروراً بنكسة حزيران/ يونيو والانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، ثم مرحلة الأردن والغدائين في 1970، فإكمال دراسة الدكتوراه في الشريعة في مصر، وصولاً إلى التدريس في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، قبل إقالته، ليتوجه إلى السعودية في بداية الثمانينيات، قبل أن يبدأ رحلته إلى باكستان مدرّساً، فمجنداً الشباب العربي للقتال إلى جانب المقاتلين الأفغان، فمُنظراً

للجهاد الأفغاني، وأحد أبرز الشخصيات المهمة في الجهاد الأفغاني، وصولاً إلى استعراض المؤلف النظريات المختلفة والمتعدّدة في تحديد الجهة المحتملة لمعلبة اغتياله التي بقيت غامضة، وقد حصرها المؤلف في ست فرضيات رئيسية، تبدأ من زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني غلب الدين حكمتيار، وتنتهي بالموساد الإسرائيلي، وهكذا.. الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية في بناء سردية مهمة وموضوعية علمية لحياة الرجل، وتطور ملامح دوره في الحالة الجهادية الأفغانية، وفي الإضاءة على مختلف مراحل حياته، وهو كتّابٌ ممتع في تسلسله التاريخي والتفاصيل الدقيقة المأخوذة من مقابلات عديدة أجراها هيغهامر مع معارف عديدين لعزّام، والمهم أن المؤلف لم يتورّط في إصدار الأحكام أو التسرع في بناء النتائج، ولم يكن مع أو ضد، ما يعطي الجهد العلمي الكبير الملموس قيمة وأهمية كبيرتين.

بالضرورة، من الأهمية بمكان دراسة عبد الله عزّام بعيداً عن الأسطورة والمخيال الإسلامي الذي أحاطه به أنصار التيارات الإسلامية، بخاصة جماعة الإخوان المسلمين (وقد كان يطلق عليه لقب سيد قطب الأردن، والجهاديين العالميين (ولا تزال كتبه تدرّس) من جهة، أو الكتابات المؤدلجة ضده التي تهوّل من دوره ومن تأثيره على الشباب العربي، وتعتبره المسؤول الأول عن صعود القاعدة والجهادية أو الإرهاب العالمي. ولعل هذا المهجود البحثي مهم أيضاً لتتوقف

قليلاً عند حدود المقاربات العربية للظاهرة الإسلامية عموماً، والجهادية خصوصاً، وربما أهم ما يسلط هذا الكتاب الضوء عليه هي نظرية السياقات المؤدّة للجماعات الجهادية، فعزّام كان أستاذاً أكاديمياً في الجامعة الأردنية، وطرد بعدما تحدّى السياسات الرسمية، ثم ذهب إلى السعودية وانتقل إلى أفغانستان، وكان التحضير للمشاركة العربية قائماً أصلاً، وكان هناك دور للسياسات الدولية والإقليمية، بخاصة بعض المؤسسات الإسلامية العالمية. بمعنى أنه لولا السياقات التاريخية والسياسية لما تشكلت أصلاً ظاهرة عبد الله عزّام ولا برزت، فمن الخطأ التعامل مع مثل هذه الشخصيات والأدوار بمعزل عن السياقات والظروف المنتجة للظاهرة الجهادية، ليس من باب التجبير، بل للتفسير والإحاطة والفهم.

مثل عبد الله عزّام، هنالك شخصياتٌ عديدة ذات تأثير كبير في مجال الحركات الإسلامية تستحق في الأخرى مشروعات دراسية عميقة. وقد كتب جوزيف وبغماركن كتاباً عن أبو محمد المددسي وتأثيره في الجهاد العالمي (في الأصل أطروحته للدكتوراه)، ولكن ليس بالعمق ولا بالتحليل والتأطير نفسه الذي قدّمه زميله هيغهامر. إنّما ما يمكن أن يؤخذ على الكتّابين معاً أنّهما أخذوا جانب التوثيق والتاريخ أكثر من جانب التحليل المعمّق، ولا تزال هنالك مساحة واسعة للدراسات المطلوبة في هذا الحقل، لشخصيات لا تقل خطورة ولا تأثيراً عن

من الأهمية بمكان دراسة عبد الله عزّام بعيداً عن الاسطرة والمخيال الإسلامي الذي أحاطه به أنصار التيارات الإسلامية

عزّام والمقدسي، مثل المؤسس الحقيقي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أبو مصعب الزرقاوي، فالأخير، كما حال عزّام، كان شخصاً عادياً في مجتمع الزرقاء، في حي معصوم الفقير المكتظ بالسكان، وتحوّل في أعوام معدودة إلى أخطر رجل في العالم، وإلى مؤسس أخطر تنظيم عالمي! ليسأمحين صديقي توماس هيغهامر، فقد كنت أضحك في نفسي وأنا أقرأ كتابه، بخاصة عندما يعدّد حجم المنح التي قدّمت له من مؤسسات أكاديمية وبحثية غربية وأوروبية لإنجاز الكتاب الذي استغرق منه خمسة أعوام، زار خلالها الأردن وباكستان

حرب التسقيط وحسابات المرحلة المقبلة في ليبيا

بشار نرش

مع تصاعد الخلافات والجدل السياسي في ليبيا بين البرلمان، برئاسة عقيلة صالح، من جهة، والمجلس الأعلى للدولة، برئاسة خالد المشري، وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، بقيادة عبد الحميد الدبيبة، من جهة أخرى، على خلفية الخلاف بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة بشأن المصادقة على قانون الانتخابات الرئاسية، وكذلك الخلاف بين البرلمان والحكومة على خلفية سحب البرلمان الثقة من حكومة الدبيبة، يبدو أنّ ليبيا قد دخلت منعطفاً سياسياً حرجاً قد يعيدها إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2020 عندما وقعت الأطراف الليبية المتحاربة (قوات حكومة الوفاق الوطني في الغرب وقوات شرق ليبيا) اتفاقاً لوقف إطلاق النار. في ظل هذا المشهد الليبي، المثقل بانعكاسات التشقق والشقاق، تبقى الرهانات للخروج من هذا الوضع المتأزم مفتوحة على عدد قليل من الطروحات، وسيط سجلاتٍ حاذة تتباين فيها المواقف والآراء، مع تمسك كل طرفٍ من أطراف الخلاف بصحة موقفه الذي يعلن أنه يأتي تطبيقاً لبنود قانونية ودستورية، تحوّل له ما يُعلن عنه من إجراءات. إجراءات البرلمان الليبي التي أشرت، تكهنت عديدة بشأن أهدافها وتداعياتها

أو توقيتها، سواء المتعلقة بإصدار قانون انتخابات بشكل منفرد، تجاوز موافقة المجلس الأعلى للدولة الذي يعد بمثابة الغرفة الثانية للبرلمان، وكذلك سحب الثقة من الحكومة التي ولدت بالتوافق وبرعاية الأمم المتحدة وفقاً للاتفاق السياسي، يمكن وضعها في إطار المعارك السياسية الهادفة إلى تصفية الحسابات السياسية مع قائمة (محمد المنفي – عبد الحميد الدبيبة) التي ربحت أمام قائمة (عقيلة صالح – فتحي باشاغا) في جنيف، وكذلك يمكن وضعها في إطار وضع العصي في العجلات لتعليق المسار السياسي في البلاد، وإطاحة خريطة الطريق الأممية والقضاء على أي أمل في انتخابات ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وليس مجرد تأجيلها، فأقرار البرلمان الليبي قانون الانتخابات الرئاسية المثير للجدل، والذي مرّ بشكل غير قانوني بداية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري، والذي يسمح لأي عسكري أو مدني بالترشح لمنصب الرئيس شرط التوقف عن العمل وممارسة مهامه قبل موع الانتخابات بثلاثة أشهر، وفي حال عدم انتخابه يعود إلى سابق عمله، من دون موافقة المجلس الأعلى للدولة الذي أصدر قانون انتخاب بديل، بشرط على العسكريين الراغبين في الترشح مضي عامين على الأقل على انتهاء مدة خدمتهم للترشح، ومنع الحاصلين على جنسية أجنبية من

الترشّح، سواء للانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، أدخل إقرار هذا القانون البلد في معركة تضارب بالتشريعات المزدّدة لإجراءات الانتخابات الرئاسية، ما يقود حتماً إلى إطاحة بموعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويكرر مشهد النزاع حول الشرعية الذي ساد بين سلطة حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج، وسلطة مجلس النواب خمس سنوات. كما أنّ خطوة البرلمان في سحب الثقة من حكومة الدبيبة تعكس حدة الصراع الداخلي على السلطة، وتُظهر زيادة تمسك رئيس مجلس النواب ومن يتحالف معه بالسلطة، وتصبّت أيضاً في اتجاه عرقلة الاستحقاق الانتخابي المقبل، لأن الحكومة، وهي إحدى الركائز الداعمة للعملية الانتخابية، لن تستطيع ممارسة مهامها جزاء فقدانها الصفة، نتيجة سحب الثقة، وهذا ما يسعى إليه عقيلة صالح، ومن خلفه حليفه خليفة حفتر. في تداعيات هذه الإجراءات أيضاً يمكن القول إن استمرار الخلافات بين المؤسسات الدستورية الليبية سيؤدي إلى نسف الاتفاق السياسي الموقع في جنيف وتونس، وانقسام مؤسسات البلاد مجدداً، كما أنه قد يقود إلى تشكيل حكومة موازية في الشرق الليبي (طبرق) تحت سيطرة عقيلة صالح وخليفة حفتر، خصوصا وأنّ نوابا عديدين في البرلمان،

بات الملف الليبي على مسافة قصيرة من العودة إلى مربع الاحتمالات مفتوحة على خياراتٍ عديدة

محسوبين على عقيلة صالح وخليفة حفتر، كانوا قد طالباو قبل سحب الثقة من حكومة الدبيبة بتشكيل حكومة موازية في الشرق الليبي تكون خاضعة لحفتر، الأمر الذي يعني إعادة البلاد إلى الوضع الذي كانت عليه قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وما شهده من انقسام واقتتال. خلاصة القول، بات الملف الليبي على مسافة قصيرة جداً من العودة إلى مربع ما قبل عام 2020، وباتت الاحتمالات مفتوحة على خياراتٍ عديدة، على المستويين،

مادياً لدى الرجل، فحذر النص من بغيه. كارتقة هذه الانتهاكات وقعت مبكراً في تاريخ الأمة، بسبب معين وليس مجهولاً، ومن الجور على الإسلام، كما يردّد بعض شيوخ الدين، القول إن ذلك مجرى طبيعي للتجاوز يشمل النفاة والمصنفين، ومن ثمّ يجب السكوت عنه؛ كلا .. لم يصمت الإسلام عنه. وكما توطأ بعض الفقهاء في التعذي على حريات الأسرى وكرامتهم وضمان مسار لمكاتبتهم للتحريير، بحسب النصوص حتى يخرجوا من الأسر، فتمّ تجميد أحكام الحرية، وسوّقت العبودية بعد ظاهرة الأسر، من دون التدقيق في مشروعية الحرب، ولا نواباً أولئك السلاطين التي كان جزء منها مظية لأطماعهم أو صراعاتهم الشخصية والقومية، وليس لنشر الإسلام.

هنا يبرز لنا جلياً هذا الفرق، وكيف نفهم أن الإسلام فوق خطايا النظام الاجتماعي والسياسي الذي حدث في تاريخ المسلمين، وأن النص والتشريع لم يُرتكباً هذا التاريخ، بل حدّراً من فتنه المذلّمة، واعتبرا ذلك إنذاراً لهم في آيات صريحة متعاقبة في القرآن الكريم، فأين الحجة هنا لمن يبحث عن حقيقة الإسلام وتاريخه في الحياة الإنسانية؟ هل هو البغي والتخلف عن الرسالة، أم الرسالة التي وضعت الرشيدة لها، والتي ظلت تجمع هذه الأمم من الأسرة البشرية حتى اليوم؟ (كاتب عربي في كندا)

وأفغانستان والسعودية، والتقى بعشرات الأشخاص وعصده على مقابلات مهمة مع شخصيات عديدة، وكان متفرّغاً بدرجة كبيرة لهذا العمل خلال تلك الفترة، مع انقطاع لمراحل قصيرة. على الجهة الأخرى، والمقارنة مستمرة، بكتوي الباحث العربي بنار الاتهامات، ويحاول إقناع المسؤولين وصنّاع القرار بأهمية الحيد والموضوعية في البحث العلمي، فالمسؤولون لدينا لا يريدون أن يفهموا الظاهرة ويدركوا أبعادها، لأنهم يفترون، في الأصل، أنهم عباقرة في كل شيء، إنّما هم يريدون باحثين يرؤجون «نظرياتهم الناقصة»، فلا حاجة للبحث العلمي والمعرفة العلمية. عدراً على الاستفاضة في هذا الموضوع، فقد كان معنا في الحلقة البحثية باحثون وخبراء قلقون على سلامتهم الشخصية، وآخرون يخشون التصنيف والوسم، وهكذا فإنّ حقل دراسات الحركات الإسلامية في العالم العربي مفتحٌ بامتياز. شهدت شخصياً، في زيارة بحثية لجامعة جورج واشنطن في العام 2012، حجم الاهتمام بما يكتبه الباحثون هناك، والحلقات البحثية والنقاشية التي تُعقد لمناقشة كتبهم، والسفارات والرحلات التي ترتّب لهم التعريف بكتبهم في ولايات أميركية عديدة، والموارد المالية الهائلة التي تصل إليهم بسبب هذه الكتب، من خلال دور النشر، بل وهناك جلسات استماع خاصة يعقدها الكونغرس لسمه لمعرفة آرائهم في ظواهر عديدة ذات صلة.

(كاتب ووزير أردني سابق)

السياسي والعسكري، فكلما اقترب موعد الانتخابات الليبية المقرّر عقدها في ديسمبر/ كانون الأول المقبل كثرت المشكلات وحروب التسقيط المتبادلة بين الأطراف الليبية، الأمر الذي يستدعي جهداً متزامناً من الفاعلين كافة في الداخل والخارج، لإنصام إجراءات المسار الانتقالي، فعقد الانتخابات العامة في موعدها المحدّد يرتبط، في المقام الأول، بتجاوز الأطراف الليبية خلافاتها، وبوجود ضغوط شعبية ودولية تُعدّل من سلوكها، وإلا فإنّ خيار تعديل خريطة الطريق وتأجيل الاستحقاق الانتخابي قد يكون الأقرب إلى التطبيق في حال استطاعت الأطراف المعرّقة التوافق حول «صفقة» قد تقضي إلى تعديل الإطار الزمني للانتخابات، بدلاً من إسقاط كامل لخريطة الطريق. وهذا الخيار محكوم أيضاً بمواقف الدول والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد الليبي، وإلا فإنّ الخيار البديل سيكون العودة إلى الصراع العسكري والاحتراب الداخلي بين الشرق والغرب، وتكريس الانقسام مجدداً، في حال استمرار الانسداد السياسي، وفشل الأطراف السياسية الليبية في الوصول إلى توافق يتيح لها استكمال استحقاقات خريطة الطريق أو تعديلها، أو استمرار الوضع الراهن في أصعب الظروف.

(كاتب سوري)

مكاتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794 البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions

للشراكات، alaraby.co.uk

هاتف: +97440190635 جوال: 97450059977

للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب

المكاتب الرئيسي، لندن

Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY

Tel: 00442071480366

مكاتب الدوحة

الدوحة - الدقنة - برج الفردان - الطابق العاشر -

هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني**

مدير التحرير **ارنست حوري**

المدير الفني **إسلام منعم**

السياسة **جوانة فرفحات**

المصطفى **عبد السلام**

الثقافة **جمانة درويش**

الرياضة **نيك الليالي**

التحقيقات **محمد عزّام**

مراسلون **نزار قنديل**



العربي الجديد

www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)